المنظمة في ميدان العمل
2011-2010

النساء: مفتاح للأمن الغذائي

www.fao.org

النساء: مفتاح للأمن الغذائي

جاك ضيوف
المدير العام
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

سوف يشهد كثير من البلدان والأقاليم الأشد فقراً في العالم تضاعف عدد سكانه بين العامين 2000 و 2050، فسيقفز عدد سكان أفريقيا مثلاً من 820 مليون الى مليار نسمة. ولذلك سيتعين على المزارعين والمزارعات في أفريقيا والأمم النامية الأخرى إنتاج أكثر من ضعفي كمية الأغذية التي ينتجونها حالياً.

وما يجعل هذا التحدي الذي هو مسألة حياة أو موت أكثر احباطاً هو وجود عدد من المعوقات، من بينها تغير المناخ وما يصاحبه من ارتفاع درجات الحرارة وزيادة حالات الجفاف والفيضانات التي تؤدي الى نزوح المزارعين عن أراضيهم وتدمير سبل معيشة السكان.

على الرغم من ذلك، فإنني أعتقد أنه في مقدورنا أن نواجه هذا التحدي وأن نتغلب عليه. لكن ذلك لن يتحقق إلا في حالة واحدة فحسب، وهي إدراك أهمية مساهمة المزارعات وإدراك امكاناتهن الكامنة الضخمة حالياً وفي المستقبل. ما يعني معالجة أشكال عدم المساواة المتجذرة التي تعوق النساء في الوقت الحاضر من الوصول المتكافئ للموارد والخدمات الانتاجية.

"...ولو أتيح للنساء الوصول الى ذات القدر من هذه الموارد كما هو متاح للرجال لكان بالإمكان زيادة الإنتاج بنسبة 20-30 في المائة..."

إن النساء يشكلن قرابة نصف المزارعين في العالم (43 في المائة) بالرغم من أن مساهمتهن في القوة العاملة الزراعية أكبر من ذلك بكثير في بعض البلدان (ما يزيد على 60 في المائة). وهن يزرعن أو ينتجن جزءاً كبيراً من غذاء العالم. وربما كان في مقدورهن إنتاج ما يفوق ذلك بكثير لو كن يحظين بالوصول الى الموارد اللازمة وتم الاستماع الى رأيهن في القرارات التي تؤثر على حياتهن وحياة أسرهن.

وتشير البحوث التي أجرتها المنظمة الى أن النساء المزارعات أقل إنتاجية من الرجال المزارعين بنسبة 20-30 في المائة، لكن ذلك ليس بسبب إدارتهن مزارعهن بصورة أقل كفاءة من الرجال أو لأنهن يعملن بصورة أقل جدّية عنهم. بل السبب الرئيس لوجود الفجوة بين أداء الرجال والنساء هو أن الرجال يحظون بوصولٍ الى الموارد، ومن بينها الأراضي والتمويل والتكنولوجيا وغيرها، قلّما يتاح مثله للنساء المزارعات. كما أنهن لا يقتسمن المنافع كالتدريب والمعلومات والمعارف على نحو منصف.

ولو أتيح للنساء الوصول الى ذات القدر من هذه الموارد كما هو متاح للرجال لكان بالإمكان زيادة الإنتاج بنسبة 20-30 في المائة ولتمتعت أسرهن بصحة وتغذية وتعليم أفضل. ولو حظيت النساء بوصول متكافئ الى الموارد والخدمات الزراعية لتحسن الأمن الغذائي بصورة كبيرة لأصبحت المجتمعات أكثر ثراءً، ليس من النواحي الاقتصادية فحسب بل وكذلك من نواح أخرى.

ولو حظي اليوم الرجال والنساء بوصول متكافئ الى الموارد الانتاجية في قطاع الزراعة لازداد ناتج الأغذية في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين 2،5 و 4 في المائة، ما يكفي لإخراج 100-150 مليون شخص من دائرة الجوع، ولساعد ذلك في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يرمي الى خفض الجوع والفقر. ولأصبح في الإمكان غداً إطعام عالم أكثر سكاناً.

غير أن التمييز الثقافي الحالي والتاريخي ضد النساء في بلدان كثيرة يعني تمتعهن بحقوق أقل من الرجال في امتلاك أو حيازة الأراضي وفي اتخاذ القرارات التي تمسّ حياتهن.

لا تتجاوز نسبة النساء في عدد من بلدان شمال أفريقيا وغرب آسيا خمسة في المائة من مالكي الأراضي. وحتى في أمريكا اللاتينية وهو الإقليم الذي يتمتعن فيه بأعلى نسبة وصول الى الأراضي الزراعية لا تتعدى نسبتهن 25 في المائة من مالكي الأراضي.

وهذه مسألة معقدة ولا يوجد حل واحد كامل أو ميسور لها. لكن جمهورية تنزانيا المتحدة وإثيوبيا على سبيل المثال لا الحصر أثبتتا أن الإيعاز لمجالس الأراضي القروية المسؤولة عن فض النزاعات حول الأراضي بشمول النساء في عملياتها يصنع فارقاً. ويمكن أن يعمل تشجيع المنظمات النسوية وإشراكها في هذا الجهد الكثير لتحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في حيازة الأراضي.

إن من أهم أسباب تدني إنتاجية النساء المزارعات بالمقارنة مع إنتاجية الرجال هو توفر وقت أقل لديهن للعمل في المزرعة، حيث يتعين عليهن التوفيق بين هذا العمل وبين أدوارهن في تدبير شؤون المنزل وتقديم الرعاية لأفراد الأسرة. كما يشغل الطبخ وجلب الماء وجمع حطب الوقود من اماكن بعيدة جزءاً كبيراً من اليوم.

والحلول في هذه الحالة نسبياً أكثر يسراً. وهي تشمل التكنولوجيا والبنية الأساسية، ومن ضمنها التكنولوجيات المقتصدة في استخدام اليد العاملة في الانتاج الزراعي. كما يمكن أن تختصر مواقد الطبخ المتطورة التي تستخدم حطب وقود أقل ويمكن تصنيعها محلياً نسبة كبيرة من الوقت الذي تقضيه النساء في جمع الحطب.

لكن الأهم من ذلك هو توفر مجموعة من الظروف الاجتماعية التي تشجع النساء على الوصول الى التكنولوجيا واستخدامها، الى جانب تحسين الطرق والبنية الأساسية في مناطق الريف من أجل تيسير التجارة ونقل السلع.

كما يمكن أن يتيح إدخال مصادر المياه الى القرى وقتاً أطول للنساء والفتيات للانخراط في نشاطات أخرى، وذلك حسبما شوهد في المغرب حيث ارتفعت نسبة انتظام الفتيات في المدارس بنحو 20 في المائة في المناطق التي تم تحسين مرافق التزود بالمياه فيها.

"كما تعدّ مشاركة النساء في صنع القرارات بشأن المسائل التي تؤثر على حياتهن الانتاجية أمراً ضرورياً".

كذلك يحول نقص التعليم في مناطق واسعة من العالم النامي بين النساء وبين تحقيق إمكاناتهن بصورة كاملة في الزراعة كما هو الحال في القطاعات الأخرى. وتشكل النساء نحو 60 في المائة من 800 مليون أمي في العالم، ما يعدّ معوقاً رئيسياً، خصوصاً في ضوء ارتفاع مستوى الكفاءة الفنية اللازمة للمزارعين في البلدان الفقيرة كي يضاعفوا إنتاجهم خلال العقود الأربعة القادمة.

ولذلك يتعين على الحكومات التركيز على رفع نسبة التحاق الفتيات بالمدارس وعلى تشجيع مشاركة النساء في برامج محو الأمية لدى الكبار. وقد أثبتت مبادرات تقديم حوافز مالية للنساء والفتيات للانتظام في الدراسة او الانضمام الى الدورات نجاعتها في كل من المكسيك وباكستان.

كذلك يعتبر امتلاك النساء مالاً أقل للاستثمار في مزارعهن أحد أسباب انخفاض انتاجهن بالمقارنة مع انتاج الرجال. ووصولهن الى الائتمان أقل من وصول الرجال لأن عدم حيازة أراضي يعني عدم امتلاك ما يمكنهن تقديمه كضمان لسداد القروض. وقد أثبتت برامج الائتمان المتناهي الصغر فعاليتها في التغلب على هذا العائق. كما يعد تساوي حقوق النساء والرجال في إبرام العقود المالية خطوة أولى حاسمة في هذا المجال.

ولابد من جهة أخرى من زيادة الاستثمارات في الزراعة في البلدان النامية بنسبة 50 في المائة بحلول 2050 كي تتمكن من إطعام سكانها الذين يتزايد عددهم باستمرار. غير أنه يتعين على الاستثمارات كي تساعد بصورة فاعلة في تحقيق أمن غذائي أفضل أن تأخذ الاحتياجات الخاصة بالمزارعات في الاعتبار.

والحقيقة أنه من الضروري لكافة السياسات في القطاع الزراعي أن تكون مراعية للمساواة بين الجنسين وأن تأخذ الاحتياجات الخاصة للرجال والنساء في الاعتبار.

ليست هناك طريقة واحدة وحيدة لتحقيق هذا الأمر، غير أنه إن توفرت الدرادة السياسية لمعالجة أشكال عدم المساواة بين الجنسين فسيكون في الإمكان صوغ السياسات بحيث تضمن وقف التمييز ضد النساء، فيتمتعن بوصول متكافئ للموارد وتقف السياسات والبرامج الزراعية الى جانبهن. كما تعدّ مشاركة النساء في صنع القرارات بشأن المسائل التي تؤثر على حياتهن الانتاجية أمراً ضرورياً.

يتبين من هذا كله أن سد الفجوة بين الجنسين في الزراعة أولوية قصوى اليوم وغداً على حد سواء. حيث يتطلب إطعام سكان العالم الذين سيتجاوز عددهم تسعة مليارات خلال العقود الأربعة القادمة تجهيز كافة طاقاتنا ومواردنا. وستكون المشاركة الكاملة والمتكافئة من جانب النساء اللائي يشكلن ما يزيد على نصف سكان العالم هي وحدها الكفيلة بتوفير الأرضية الصلبة اللازمة للوصول الى عالم متحرر من الجوع

برنامج العمل الميداني للمنظمة يتطور كي يلبي احتياجات شركائها

لقد تطورت نشاطات المنظمة الميدانية خلال 20 سنة الماضية كي تتلاءم على نحو أفضل مع احتياجات الشركاء، ما أدى إلى تغييرات ملموسة في مجالات التركيز والنهُج المتبعة. وباتت النشاطات الميدانية الآن تقوم على أساس تنسيق الأولويات القطرية مع الأهداف التنظيمية، وذلك جنباً الى جنب مع التأهب للتعامل مع العدد المتصاعد من حالات الطوارئ التي تواجه الأمن الغذائي في البلدان الفقيرة والاستجابة لها.

لكن النشاطات الميدانية لا تعمل إلا بصورة ترادفية مع خدمات المنظمة الأخرى. فقد يثبت أحد مشروعات المنظمة الميدانية نجاعة أسلوب زراعي جديد واعد مثلاً. غير أنه ان لم يكن لدى الحكومة القدرة على نشر استخدام هذا الأسلوب من خلال أعمالٍ مثل تدريب المزارعين والسياسات الداعمة والاستثمار، فما الفائدة منه؟ ولذلك تقوم المنظمة بمساندة الحكومات في هذه المجالات كافة بغية المحافظة على استمرار زخم العمل، وذلك حسب ما سيتم توضيحه لاحقاً في هذه المقالة.

> "وباتت المنظمة تدير ما يربو على 2000 مشروع وبرنامج ميداني بميزانية متاحة تقرب من 1.5 مليار دولار".

يعود برنامج العمل الميداني لدى المنظمة في بدايته الى أوائل الخمسينات من القرن العشرين حينما كان هدفه تقديم المساعدات العملية لمحاربة الجوع. ومنذ ذلك الحين جمعت المنظمة ثروة ضخمة من القدرات والخبرات الفنية بشأن التنمية الريفية والزراعية. وباتت تدير المنظمة ما يربو على 2000 مشروع وبرنامج ميداني بميزانية متاحة تقرب من 1.5 مليار دولار.

وتنفق المنظمة ما يقرب من نصف مجموع مواردها على برنامج عملها الميداني، وهي أعلى نسبة مخصصات في تاريخها. غير ان ما تقدمه ميزانية المنظمة العادية لا يتجاوز ستة في المائة من تمويل البرنامج، ويأتي الباقي من المساهمات الطوعية وصناديق الائتمان المتعددة. وتغطي النشاطات الميدانية مجموعة واسعة من المبادرات التي تتراوح بين مكافحة الأمراض الحيوانية أو النباتية العابرة للبلدان أو الأقاليم وبين تجديد مرافق تخزين الحبوب القروية وتقديم المشورة في مجال السياسات.

ولكن ازدياد حالات الطوارئ خلال العقد الماضي يجلب معه فرصاً جديدة كما يزيد من ضرورة سرعة تنفيذ استعجال أعمال المنظمة في الميدان. وينجم كثير من الكوارث الجديدة عن تغير المناخ، ومنها مثلاً فيضانات باكستان في 2010 وموجة الجفاف التي تعرض لها القرن الأفريقي. كما أن الأزمات السياسية خلال العقد الماضي لم تزدد من حيث العدد فحسب، بل وازداد تعقيدها وتأثيرها وطول مدتها الزمنية.

كما أن صغار المزارعين وصيادي الأسماك وسكان الغابات الذين يشكلون 75 في المائة من المليار جائع في العالم يعتمدون بصورة كلية في أمنهم الغذائي وسبل معيشتهم على الزراعة والمشروعات التجارية الصغيرة ذات الصلة. وعندما تحل الكارثة، يكونوا معرضين لفقدان بعض أصولهم أو كلها. ولذلك بات نهج المنظمة يركز حالياً على مساعدة الأسر المعرضة كي تصبح أكثر قدرة على الصمود أمام الكوارث، بل وفيما هو أفضل من ذلك وهو تجهيزها للاحتياط للأزمات والتعامل معها حينما تقع.

وبمرور الوقت ركزت المنظمة على تحديد أفضل خليط من التدخلات للتعامل مع كل نوع من الأزمات بعينه. ما تمخض عن نهج يقوم على إدماج التنمية ضمن سياق الحالة الطارئة. ففي مرحلة ما بعد فيضان 2010 في باكستان مثلاً كان تقديم المعونات الغذائية الفورية أمراً حاسماً. غير أنه كان من الضروري كذلك المحافظة على الثروة الحيوانية وضمان توفر القدرة لدى المزارعين على زراعة محاصيلهم وريّها في المدى المتوسط.

وفي 2007 لاح فجر حقبة من تقلب أسعار المواد الغذائية، ما ألحق الضرر بفقراء المزارعين وفقراء المستهلكين على حد سواء. فقامت المنظمة في ديسمبر/ كانون الأول 2007 بإطلاق مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية (ISFP) من اجل مساعدة صغار المزارعين في زراعة المزيد من الأغذية واكتساب المزيد من المال. كذلك أرسلت المنظمة منذ ذلك الحين فرق تقديرات مشتركة بين الوكالات الى نحو 60 بلداً وقامت بتنفيذ مشروعات في 25 بلداً آخر. كما قدمت المشورة للحكومات في مجال السياسات وحسّنت مستوى رصد أسعار المواد الغذائية من خلال النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر بشأن الأغذية والزراعة.

"كما قامت المنظمة ...بتحويل جزء كبير من عملياتها الى اللامركزية...وبإرسال المزيد من المسؤولين الفنيين للعمل في الميدان".

كذلك حدا اتجاه آخر في برنامج العمل الميداني بالمنظمة للعمل يداً بيد مع المصارف الإنمائية والحكومات القطرية والبلدية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية لصوغ برامج للتنمية الزراعية والريفية مملوكة ومدارة وممّولة جزئياً من جانب الحكومات ذاتها. فقد ساعدت المنظمة بنغلادش في الآونة الأخيرة في تطوير خطة استثمارية قطرية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. ما أدى الى حصول هذا القطر على منحة قيمتها 50 مليون دولار من البنك الدولي تستخدم المنظمة جزءاً صغيراً منها لتعزيز قدرات بنغلادش على تنفيذ الخطة.

وبالاضافة الى ذلك، باتت بلدان متوسطة الدخل كالصين تدخل على نحو متصاعد كشركاء في مجال التعاون الإنمائي، حيث بدأت تقدم المساندة المالية او العينية من خلال المنظمة بغية مساعدة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في تحقيق أولوياتها القطرية. كما تقوم البرازيل بتمويل برنامج عمل ميداني كبير داخل القطر ذاته.

كما قامت المنظمة مع مرور الوقت بتحويل جزء كبير من عملياتها الى اللامركزية، وهو إجراء لم يؤدِّ الى خفض التكاليف فحسب، بل وأدى كذلك الى إرسال المزيد من المسؤولين الفنيين للعمل في الميدان. حيث يكفل قربهم من أماكن عملهم بناء سياسات المساعدة القطرية لدى المنظمة على أساس الفهم العميق والشامل لنقاط الإلتقاء بين أولويات الحكومات والميزات النسبية التي تتمتع بها المنظمة. إذ يتمثل الهدف الكلي لبرنامج العمل الميداني، شأنه في ذلك شأن كافة أعمال المنظمة، في ضمان وصول الناس الى الغذاء عالي الجودة والكافي ليعيشوا حياة مفعمة بالنشاط والصحة.

المنظمة في ميدان العمل

12

أبرز الإنجازات

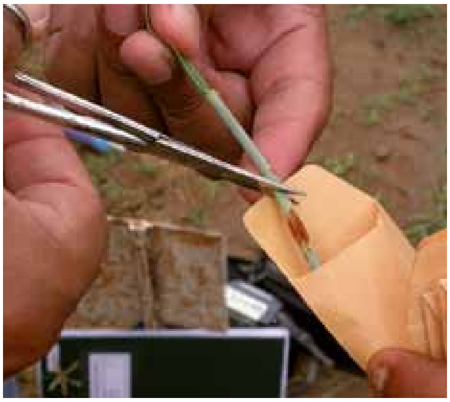

المنظمة تطلق موقعا لتتبُّع صدأ القمح

أطلقت المنظمة موقعاً على الإنترنت باسم Rust Spore http://www.fao.org/agriculture/crops/rust/stem//ar بهدف تقديم أحدث المعلومات بشأن سلالة Ug99 المهلكة من مرض صدأ ساق القمح. ويقوم الموقع كذلك برصد السلالات الجديدة من هذا المرض وتيسير الوصول الى بيانات موثوقة على نطاق عالمي. يذكر أن سلالة Ug99 تشكل تهديداً خطيراً لمحصول القمح العالمي وتسبب خسائر تقدر بملايين الدولارات من هذا المحصول. ويعدّ هذا الرصد أمراً حاسماً لأن 90 في المائة من أصناف القمح المستخدمة في العالم معرضة للاصابة بالأنواع السبعة المعروفة من سلالة Ug99. وقد تم تجهيز موقع Rust Spore بالتعاون مع مبادرة بورلوج العالمية بشأن صدأ القمح.

يونيو/حزيران 2010

المنظمة ترفع مستوى الاستجابة للأزمة الغذائية في النيجر

يجري تنفيذ تسع مشروعات جديدة في النيجر استجابة للأزمة الغذائية الخانقة التي وقعت في 2009 مخلّفةً وراءها 7.1 مليون شخص (نصف عدد السكان) في مواجهة الجوع في 2010. وقد تمكنت هذه المشروعات التي بلغت كلفتها 17.7 مليون دولار من الوصول الى 2.8 مليون شخص غالبيتهم من المزارعين والرعاة. حيث قامت فرق الطوارئ التابعة للمنظمة بتوزيع 14000 طن من أعلاف الحيوان و3000 طن من بذور الحبوب و 1500 طن من الأسمدة. وبالتوازي مع ذلك، قدم مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي مساندة طويلة المدى من خلال استثمار 3 ملايين يورو في إنشاء وإعادة تأهيل مخازن المستلزمات الزراعية ومرافق المستودعات التي تتيح للمزارعين الوصول الى مستلزمات ومعلومات عالية الجودة بشأن أساليب الانتاج.

يونيو/حزيران 2010

خبراء الأغذية يضعون الحدود المسموح بها من مادة الميلامين

وضعت هيئة الدستور الغذائي حدوداً قصوى جديدة لمادة الميلامين في الأغذية والأعلاف: 1 مليغرام/كيلوغرام في مسحوق حليب الأطفال و 2.5 مليغرام/كيلوغرام في باقي الأغذية وأعلاف الحيوان. فقد اكتشفت خلال السنوات القليلة الماضية مستويات عالية من الميلامين في منتجات غذائية متنوعة من بينها حليب الأطفال وأغذية الحيوانات المنزلية، ما أدى الى الاصابة بالمرض والموت. وكانت هذه المستويات قد نجمت عن الإضافة المتعمدة لمادة الميلامين بغية زيادة المحتوى البروتيني الظاهري في المنتجات الغذائية. كما وضعت الهيئة تدابير لحماية السلطات الطازجة من التقاط العوامل الممرضة كالسّلمونيلّة و إي. كولاي وفيروس التهاب الكبد A ، بالاضافة الى مكافحة البكتيريا من نوع فيبريو (Vibrio) في الأغذية البحرية. وتم كذلك وضع حدود وتدابير للأفلاتوكسينات، وهي سموم فطرية مسرطنة يمكن أن تلوث الذرة الصفراء والفول السوداني ومحاصيل غذائية أخرى كالجوزيات الشجرية.

يوليو/تموز 2010

المنظمة تشرع أبواب مجموعة كنوزها الإحصائية النفيسة

باتت المنظمة الآن تتيح الوصول بصورة مجانية وعلى الانترنت مباشرة الى قاعدة بياناتها الإحصائية FAOSTAT، أكبر قاعدة بيانات ومعلومات بشأن الأغذية والجوع والزراعة في العالم والتي شكلت ما يزيد على مليون نقطة من المعلومات من 210 بلداً ومنطقة. وتساعد هذه القاعدة المجهزة للاستخدام من جانب صانعي السياسات والخبراء الاقتصاديين والمخططين في فهم أماكن انتشار الجوع وأسبابه، كما تبرز أهمية الأرقام وقوتها في الحرب الدائرة للتخفيف من وطأة الفقر والجوع. كما باتت قاعدة البيانات تستخدم بالفعل من جانب وكالات الأمم المتحدة والسلطات الإنمائية القطرية والجهات المتبرعة ومنظمات المعونات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة الى الأكاديميين والمستثمرين والمزارعين. ويذكر أن المنظمة تقوم بجمع هذه البيانات منذ عام 1961.

يوليو/تموز 2010

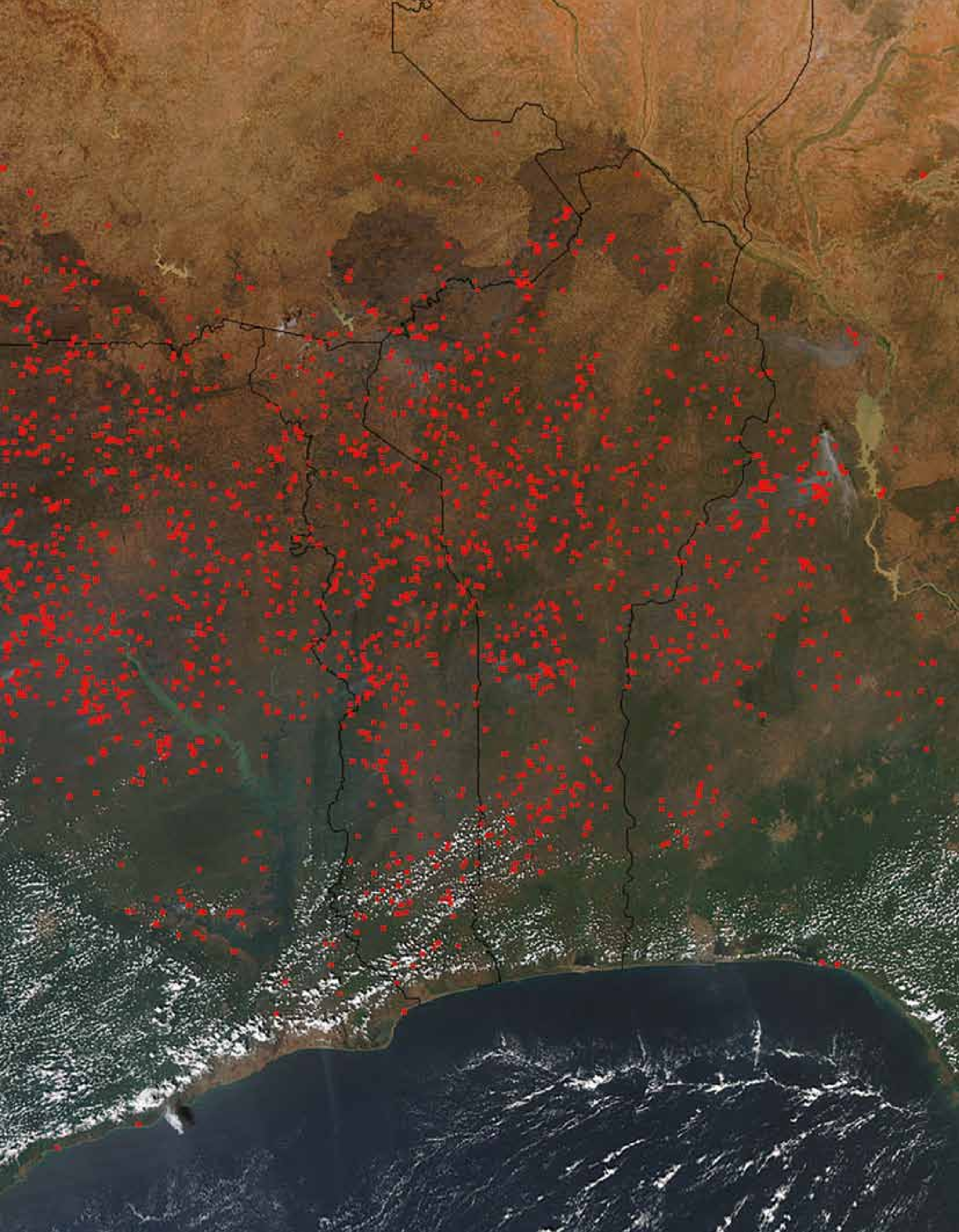

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة الأغذية والزراعة يقدمان دورات عبر الإنترنت

تقدم المنظمة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث سلسلة دورات على الإنترنت بشأن إدارة المعارف وتكنولوجيا web 2.0 للبلدان النامية. وتعد هذه الدورات التفاعلية التي يشرف على تيسيرها مدرسون جامعيون دورات معتمدة لأنها تستخدم معايير الجودة المعترف بها دولياً. فقد قامت المنظمة وشركاؤها بتطوير مواد التعلم المنظم ذاتياً عبر الإنترنت من أجل مساعدة المهنيين الإنمائيين في تعزيز فاعلية عملهم. وتعدّ هذه الشراكة معلماً بارزاً في إطار تنفيذ دعوة الأمم المتحدة الى تدعيم التعاون المشترك بين الوكالات في مجال تنمية القدرات.

يوليو/تموز 2010

المنظمة تطلق نظاماً لرصد الحرائق من تطوير NASA

يكتشف النظام العالمي لإدارة معلومات الحرائق الجديد لدى المنظمة نقاط الحرائق الساخنة حال وقوعها تقريباً، وذلك من خلال توابع فضائية تقوم على تشغيلها الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء الأمريكية وتم تطويرها بالتعاون مع جامعة ميريلاند. وبفضل هذا النظام يكون في الإمكان الوصول الى المعلومات المتصلة بالحرائق والنيران مازالت مشتعلة، مع فارق زمني قدره 2.5 ساعة بين مرور التابع الفضائي فوقها وبين وقت إتاحة البيانات. وتشير التقديرات الى ان حرائق النباتات تلحق الضرر بنحو 350 مليون هكتار من الأراضي، نصفها أو ما يزيد قليلاً عن ذلك في أفريقيا، في العالم كل سنة. كما تدمر حرائق النباتات ما بين 700000 ومليون هكتار في منطقة البحر المتوسط سنوياً. وسوف يساعد النظام كذلك في تحليل اتجاهات نشوب الحرائق والاستجابة لها.

أغسطس/آب 2010

لجنة الأمن الغذائي العالمي تعين خبراء جدد لديها

عينت لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS) لجنةً توجيهية لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (HLPE) تضم 15 خبيراً عالمياً شهيراً متعدد الاختصاصات. وسيقوم الفريق بتعبئة مصادر المعلومات والأنظمة اللازمة لإجراء تقديرات لحالة الأمن الغذائي والتغذية في الوقت الراهن وتحليلها، إضافة الى تقديم المعلومات والمعارف المستقلة الموجهة لإيجاد الحلول الى مداولات لجنة الأمن الغذائي بشأن السياسات. ويعدّ هذا الفريق خطوة أساسية على طريق تنسيق السياسات وإحراز التقدم في مجال محاربة الجوع وسوء التغذية، بالاضافة الى تشجيع التنمية الزراعية والريفية على الصعيد العالمي. ويعكف الفريق حالياً على العمل لمعالجة مسائل تقلب أسعار المواد الغذائية، وحيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة، وتغير المناخ والأمن الغذائي، الى جانب شبكات السلامة الاجتماعية.

سبتمبر/أيلول 2010

مشاهير جدد يصبحون سفراء للنوايا الحسنة

إنضم كل من المغنية الكندية المالكة على جائزة جرامي سيلين ديون والممثلة الأمريكية الحائزة على جائزة الأوسكار سوزان ساراندون والممثل الإيطالي الشهير دولياً راؤول بوفا والمغنية والممثلة الفلبينية ليا سالونجا الى المنظمة في حربها على الجوع، وذلك من خلال تعيينهم سفراء للنوايا الحسنة لدى المنظمة. فقد وافق هؤلاء الفنانون على تكريس أنفسهم على الصعيد الشخصي والمهني لخدمة مهمة المنظمة المتمثلة في بناء عالم آمن غذائياً لأجيال الحاضر والمستقبل. وستعمل الفنانة ليا سالونجا كذلك مبعوثة لدى مبادرة التحالف العالمي بين الشباب والأمم المتحدة الذي تتولى قيادته منظمة الأغذية والزراعة.

أكتوبر/تشرين الأول 2010

قادة عالميون يحشدون الدعم ليوم الأغذية العالمي

إنضم البابا بينيديكت السادس عشر والرئيس الرواندي بول كاجيم الى مدير عام منظمة الأغذية والزراعة جاك ضيوف في الدعوة الى توحد العالم للقيام بأعمال جادة وملموسة ضد الجوع من خلال إنتاج المزيد من الغذاء في البلدان التي يعيش فيها الجياع. وقد شدد الدكتور ضيوف على أن فكرة يوم الأغذية العالمي «معاً لمكافحة الجوع» تعني أن الأمن الغذائي على الصعيد العالمي مسؤوليتنا جميعاً. وتأتي هذه الدعوة الى العمل في وقت يذهب فيه 925 مليون شخص في العالم الى فراشهم وهم جياع، كما يموت فيه طفل كل ست ثوان لأسباب تتصل بالجوع.

أكتوبر/تشرين الأول 2010

المنظمة توزع كميات ضخمة من بذور القمح في باكستان

بدأت باكستان تجني الآن منافع توزيع المنظمة لنحو 26000 طن من بذور القمح التي ساعدت في إنقاذ موسم الزراعة الربيعية لعام 2010 بعد أن جرفت الفيضانات العارمة أو أتلفت مئات آلاف الأطنان من البذور المعدة للزراعة. وبالنظر الى أن القمح هو الغذاء الأساسي الرئيس في باكستان، فان فيضانات 2010 وضعت الأمن الغذائي لعشرات ملايين السكان في مهب الريح. ومن المتوقع أن يكون حصاد 2011 كبيراً الى حد يكفي لإطعام ما يربو على أربعة ملايين شخص للستة أشهر القادمة. وكان توزيع البذور من جانب المنظمة قد بدأ في أكتوبر بفضل الاستجابة السريعة من جانب الجهات المتبرعة. حيث تلقت المنظمة تبرعات بلغت قيمتها 91.98 مليون دولار في إطار الإغاثة من الفيضانات وخطة الاستجابة للإنعاش المبكر، وأنفقت منها نحو 54 مليون دولار على شراء وتوزيع بذور القمح عالية الجودة.

أكتوبر/تشرين الأول 2010

إطلاق أداة محصولية لإفريقيا
Africa crop tool

أطلقت المنظمة دليلاً تفاعلياً يحدد المحاصيل التي يتعين على المزارعين زراعتها ومتى وأين يزرعونها. وتغطي هذه الرزنامة المرجعية السريعة 43 بلداً أفريقياً كبيراً، وتقدم المشورة بشأن الزراعة وفقاً لمنطقة الزراعة. كما تغطي هذه الأداة المرتكزة على الإنترنت التي قام بتطويرها خبراء المنظمة ما يزيد على 130 محصولاً من الفاصوليا الى البنجر والقمح الى البطيخ الأحمر. وتغطي رزنامة المنظمة المحصولية 283 منطقة إيكولوجية زراعية في أفريقيا تمثل ثراء الإيكولوجية الأفريقية وتنوعها الى جانب تحديات تدهور الأراضي وزحف الرمال والفيضانات.

نوفمبر/تشرين الثاني 2010

أكثر من ثلاثة ملايين شخص يوقعون عريضة المليار جائع

وقع ما يربو على ثلاثة ملايين شخص عريضة مشروع المليار جائع التي تدعو الى القضاء على الجوع في العالم. وقد تم تقديم العريضة الى حكومات العالم في المقر الرئيس للمنظمة في روما وهي تناشد القادة في العالم وضع القضاء على الجوع في رأس قائمة أولوياتهم. وذلك لأن الإنكماش الاقتصادي العالمي في 2009 وارتفاع أسعار المواد الغذائية رفعا عدد الجياع في العالم من 925 مليوناً الى ما يتجاوز مليار شخص، وهو رقم لم يشهد التاريخ له مثيلاً. كما تجري زيادة التوعية بشأن المشروع من جانب سفراء النوايا الحسنة لدى المنظمة وكذلك من خلال مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة. ويذكر أن المرحلة التالية من هذا المشروع تهدف الى إبقاء الأضواء مسلطة على المبادرات المناهضة للجوع التي باتت تعمل بالفعل في هذا المضمار.

نوفمبر/تشرين الثاني 2010

إستهلال السنة الدولية للغابات

هذه هي السنة الدولية للغابات! يسلط تقرير المنظمة حالة الغابات في العالم الضوء على المنافع التي تتحقق عندما يقوم السكان المحليون بإدارة الغابات بطرق مستدامة ومبتكرة. وتهدف السنة الدولية للغابات كذلك الى توطيد العلاقة بين السكان والغابات لأن صناعة الغابات كما يشدد التقرير حيوية للاقتصاد الأخضر. وبما أن الأخشاب ومنتجات الأخشاب تصنع من موارد متجددة فانه في الإمكان إعادة تدويرها. كما يكشف التقرير أن غالبية المنتجات الخشبية الصلبة يتم إنتاجها باستخدام كميات قليلة نسبياً من الطاقة، كما أنها ذات بصمة كربونية متدنية. ومن ثم باتت حكومات كثيرة تزيد دعمها لقطاع الغابات اقتناعاً منها بأن لدى هذه الصناعة إمكانات ضخمة لتشجيع اقتصاد أكثر اخضراراً، وذلك من خلال الطاقة الحيوية بوجه خاص.

فبراير/شباط 2011

تعيين آن توتويلر نائباً للمدير العام

أصبحت الأميركية آن توتويلر أحد نائبي مدير عام المنظمة، وهي أول امرأة تتولى هذا المنصب. ووظيفة آن توتويلر بالتحديد هي نائب المدير العام لشؤون المعارف. وكانت آن قد عملت منسقاً للأمن الغذائي العالمي لدى وزارة الزراعة الأميركية. كما كانت مستشاراً أول لدى مكتب أفريقيا التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وهي تحمل شهاداتين علميتين في الأعمال الزراعية من جامعة بوردو ومدرسة الأعمال بجامعة هارفارد، وشهادة الماجستير من مدرسة كندي للحكومة بجامعة هارفارد، وشهادة البكالوريوس في الآداب من كلية ديفيدسون.

ديسمبر/كانون الأول 2010

لجنة مصايد الأسماك تقرّ ثلاثة خطوط توجيهية

أقرت لجنة مصايد الأسماك لدى المنظمة ثلاثة خطوط توجيهية جديدة بشأن شهادات الاعتماد في مجال تربية الأحياء المائية، والوسم البيئي لمنتجات السمك والمصايد من المصايد الطبيعية الداخلية، وإدارة الصيد العرضي وتخفيض كميات المصيد المرتجع. كما قدمت دعمها لتطوير السجل العالمي لمراكب الصيد والخطوط التوجيهية بشأن المصايد صغيرة النطاق. وعلى الرغم من أن البلدان تحرز تقدماً في تنفيذ مدونة الصيد الرشيد التي مضى على توقيعها 15 عاماً إلا ان اللجنة أدركت ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات ومن بينها تدابير دولة الميناء وأداء دولة العلم لكبح الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الذي مازال يشكل تهديداً عالمياً رئيسياً لاستدامة مصايد الأسماك في المدى البعيد، وبوجه خاص في البلدان النامية. وشجعت اللجنة كذلك التطبيق واسع النطاق لنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وعبرت عن اعترافها بقطاع تربية الأحياء المائية كمساهم رئيس في الأمن الغذائي والتغذوي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل. وطلبت اللجنة من المنظمة كذلك زيادة التوعية بأهمية دور مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في سياق تغير المناخ.

فبراير/شباط 2011

المجتمع الدولي يساند اليابان

في أعقاب زلزال 11 مارس/آذار الذي ضرب شمال اليابان والحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايیشي النووية، قدمت المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية دعمها الكامل للجهود التي أخذت تبذلها اليابان لمعالجة المسائل المتصلة بالأغذية والزراعة، ومن بينها الأخطار الناجمة عن التلوث الإشعاعي فيما يتصل بسلامة الأغذية.

مارس/آذار 2011

الذكرى الستون لانتقال المنظمة الى إيطاليا

تحتفل المنظمة في 2011 بالذكرى الستين لانتقالها الى إيطاليا. حيث انتقلت المنظمة التي أسست في 1945 من مقرها الرئيس في واشنطن العاصمة الى وسط روما في إيطاليا عام 1951. ومن المزمع تنفيذ بعض النشاطات الاحتفالية في هذا الإطار من بينها إعداد كتاب تذكاري، ووضع لوحة نقشية خاصة تخلد المناسبة في المقر الرئيسي للمنظمة، وفديو يصور عملية الانتقال تم تجهيزه على أساس أرشيف الأفلام لدى المنظمة ومعهد "Luce"، ومسابقة لطلبة المدارس من أجل تصميم ملصق يعبر عن الذكرى، وذلك الى جانب إقامة يوم مفتوح في أكتوبر/تشرين الأول 2011 في إطار الاحتفال بيوم الأغذية العالمي.

2011

تقرير مشترك بين الوكالات للمجموعة العشرين حول تقلب الأسعار

وضع وزراء الزراعة في مجموعة العشرين في يونيو/حزيران 2011 مجموعة من التوصيات والمقترحات المحددة حول الإجراءات التي يجب اتخاذها للحد من غياب الأمن الغذائي والتقلب الحاد في أسعار الغذاء لتناولها في قمة كان لمجموعة العشرين في نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وتقوم هذه التوصيات على تقرير شامل حول خيارات السياسات لمواجهة حدة تقلب أسعار الأغذية. وقد تولت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنسيق التقرير، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

يونيو/حزيران 2011

خوسيه غراتزيانو دا سيلفا مدير عام لمنظمة الأغذية والزراعة

انتُخب خوسيه جراتزيانو دا سيلفا، 61 عاماً، من البرازيل، لمنصب المدير العام، في مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة أثناء اجتماعه الذي يعقد كل سنتين. وكان دا سيلفا بصفته وزير الأمن الغذائى ومكافحة الجوع السابق في البرازيل، مسئولاً عن تنفيذ برنامج Fome zero لمحو الجوع الذي حقق نجاحاً كبيراً، والذي لعب دا سيلفا أيضاً دوراً قيادياً في تصميمه. ومنذ عام 2006 شغل دا سيلفا منصب مساعد مدير عام منظمة الأغذية والزراعة والممثل الإقليمي لأمركيا الاتينية ومنطقة الكاريبي. وستبدأ خدمته في منصبه الجديد في 1 يناير/كانون الثاني 2012 وتستمر حتى 31 يوليو/تموز 2015.

يونيو/حزيران 2011

إعلان استئصال مرض الطاعون البقري

أعلن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة يوم 28 يونيو/حزيران القضاء على الطاعون البقري في العالم بأكمله، من خلال البرنامج الذي تولت المنظمة تنسيقه. ويصبح بذلك الطاعون البقري ثاني الأمراض التي نجح العالم في التخلص منها نهائياً عبر التاريخ بعد مرض الجدري. وكان الطاعون البقري يفتك بملايين الحيوانات منذ آلاف السنين، ويتسبب في تفشي الفقر والمجاعات في المجتمعات القائمة على تربية المواشي.

يونيو/حزيران 2011

المفوضية الأوروبية توقع على شراكة إستراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة في روما

وقعت المفوضية الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، على إطار إستراتيجي جديد لتعاونها. وتستهدف الاتفاقية زيادة قدرة المجتمع الدولي على تقديم الدعم الفعال وجيد التنسيق ومناسب التوقيت والمستدام، للأمن الغذائي والتغذية. ومن خلال توحيد جهودهم، يسعى الشركاء الأربعة إلى تحقيق أثر جماعي أقوى على الأمن الغذائي العالمي.

يونيو/حزيران 2011

الأعضاء

تضم منظمة الأغذية والزراعة بصفتها منظمة حكومية دولية في عضويتها 191 بلداً وعضوين منتسبين ومنظمة واحدة هي الاتحاد الأوروبي.

الحوكمة

يلتقي مندوبو البلدان الأعضاء كل سنتين في مؤتمر المنظمة من اجل استعراض شامل لسياسات الحكم وأطر العمل الدولية، الى جانب تقييم العمل الذي تم تنفيذه وإقرار الميزانية لفترة السنتين التاليتين. وينتخب المؤتمر أعضاء المجلس للاشراف التنفيذي على نشاطات برنامج عمل المنظمة وميزانيتها بالتناوب مدة ثلاث سنوات. كما يقوم المجلس بانتخاب مدير عام مدة ولايته أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة. حيث سينهي المدير العام الحالي الدكتور جاك ضيوف السنغالي الجنسية مدة ولايته الثالثة في ديسمبر/كانون الأول 2011. وسيبدأ المدير العام المنتخب الجديد السيد خوسيه غراتزيانو دا سيلفا مزاولة أعماله في 1 يناير/كانون ثاني 2012 لولاية تنتهي مدتها في 31 يوليو/تموز 2015.

الإدارات

تتكون المنظمة من سبع إدارات: إدارة الزراعة وحماية المستهلك، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، إدارة الغابات، إدارة خدمات المنظمة والموارد البشرية والشؤون المالية، الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة، وإدارة التعاون الفني.

المكاتب

تحتفظ المنظمة الى جانب مقرها الرئيسي في روما بحضورٍ في ما يزيد على 130 بلداً. حيث تضم منظومة المكاتب الميدانية خمسة مكاتب إقليمية و11 مكتباً إقليمياً فرعياً وفريقين متعددي التخصصات و 74 مكتباً قطرياً (عدا عن المكاتب القطرية التي تستضيفها المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية) وثمانية مكاتب يرأسها مسؤولون فنيون / ممثلون للمنظمة، وذلك إلى جانب تغطيتها 36 بلداً آخر من خلال صيغ اعتماد مختلفة. كما تملك المنظمة خمسة مكاتب اتصال وأربعة مكاتب إعلامية في البلدان المتقدمة.

الموظفون

كان لدى المنظمة بتاريخ 1 إبريل/نيسان 2011 نحو 1835 موظفاً مهنياً (من بينهم مسؤولون مهنيون مشاركون ومسؤولون مهنيون قطريون) و1856 موظفاً مسانداً. وهؤلاء هم الموظفون الدائمون والموظفون ذوو التعيينات المستمرة فحسب. ويعمل نحو 53 في المائة من الموظفين في المقر الرئيس في روما، بينما يعمل الباقون في مكاتب المنظمة المنتشرة عبر العالم. ومن الجدير بالذكر أن نسبة النساء في فئة الموظفين المهنيين قد زادت خلال 15 سنة الماضية الى ما يربو على الضعفين، حيث ارتفعت من 16 الى 34 في المائة.

البرامج والمشاريع

نفذت المنظمة في 2010 برامج ومشاريع بلغ مجموع تكاليفها 903 ملايين دولار. وجرى تمويل زهاء 4 في المائة من المساهمات التقديرية من خلال برنامج التعاون الفني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي. بينما تم تمويل 96 في المائة الباقية من مساهمات طوعية من خلال برنامج التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والحكومات (44 في المائة) وصندوق الأئتمان الأحادي (6 في المائة) وصناديق الأئتمان الأخرى (46 في المائة) من بينها برامج الأمم المتحدة المشتركة.

التمويل والإنفاق

يجري تمويل برنامج العمل الكلي للمنظمة من اشتراكات مقدرة واشتراكات طوعية. والاشتراكات المقدرة هي اشتراكات البلدان الأعضاء التي يحددها مؤتمر المنظمة الذي يعقد كل عامين. وقد بلغت ميزانية المنظمة العادية للعامين 2010-2011 نحو مليار دولار. وتستخدم المساهمات الطوعية التي يقدمها الأعضاء والشركاء الآخرون في تمويل المساعدات الفنية والطارئة التي تقدم للحكومات (ومن ضمنها إعادة التأهيل)، الى جانب التمويل المباشر لعمل المنظمة الأساسي. ومن المتوقع أن تصل المساهمات الطوعية في 2010-2011 نحو 1.2 مليار دولار.

المنظمة بالأرقام

- الاشتراكات المقدرة 45 ٪
- الاشتراكات الطوعية 55 ٪

- نتائج غذائية وزراعية 71 ٪
- برنامج التعاون الفني 5 ٪
- منظومة المكاتب القطرية 5 ٪
- نفقات رأسمالية وأمنية 2 ٪
- الإدارة 6 ٪
- المهام الأساسية 11 ٪

الصور: الغلافان ©FAO/Munir Uz Zaman
الصفحتان 2 و 3 ©FAO/Paballo Thekiso
الصفحة 4 ©FAO/Giulio Napolitano
الصفحة 5 ©FAO/Marco Longari
الصفحة 6 ©FAO/Djibril Sy
الصفحة 7 ©FAO/Paballo Thekiso
الصفحة 8 ©FAO/Cris Bouroncle
الصفحة 9 ©FAO/Giulio Napolitano
الصفحة 10 (من الأعلى الى الأسفل) ©FAO/Giuseppe Bizzarri, ©FAO/Danfung Dennis
الصفحة 11 ©FAO/Johan Spanner
الصفحة 12 ©FAO/Vasily Maximov
الصفحة 13 (من اليسار الى اليمين ومن الأعلى الى الأسفل) ©FAO/Wafaa Khoury, ©FAO/Alessandra Benedetti, ©FAO/Giulio Napolitano, ©FAO/Issouf Sanogo
الصفحة 14 ©Jeff Schmaltz/MODIS Rapid Response Team
الصفحة 15 (من الأعلى الى الأسفل) ©FAO/Giulio Napolitano, ©FAO/Giulio Napolitano, ©FAO/Alessandra Benedetti
الصفحة 16 ©FAO/Truls Brekke
الصفحة 17 (من اليسار الى اليمين ومن الأعلى الى الأسفل) ©FAO/Truls Brekke, ©FAO/Alessia Pierdomenico, ©FAO/Walter Astrada
الصفحة 18 (من الأعلى الى الأسفل) ©FAO/Marco Longari, ©FAO/Giulio Napolitano
الصفحة 19 (من الأعلى الى الأسفل) ©FAO photo, ©FAO/Alessia Pierdomenico
الصفحة 20 (من الأعلى الى الأسفل ومن اليسار الى اليمين) ©FAO/Ishara Kodikara, ©FAO/Giulio Napolitano, ©FAO/Giulio Napolitano
الصفحة 21 ©FAO/Yasuyoshi Chiba
الصفحة 23 ©FAO/Giulio Napolitano

جميع حقوق الطبع محفوظة. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة تشجّع نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. وقد يتوجّب دفع رسوم مالية لقاء نسخه بغرض إعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية. وتقدم طلبات الحصول على إذن بنسخ أو نشر منتجات المنظمة المحميّة بموجب حقوق الطبع وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة على عنوان البريد الإلكتروني: copyright@fao.org أو إلى:

Chief Publishing Policy and Support Branch
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension
FAO Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

© FAO 2011

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

Viale delle Terme di Caracalla - 00153 Rome, Italy
الهاتف: 57051 06 39+
الفاكس: 3152 5705 06 39+
البريد الإلكتروني: FAO-HQ@fao.org